

## الكسب عند الأشعري وآراء العلماء فيه

(ابن رشد، مصطفى صبري، البوطي)

د. هارون الرشيد بن موسى  
مركز البحث في العلوم الإسلامية  
والحضارة - الأغواط

تاريخ النشر:	تاريخ القبول:	تاريخ الارسال:
2020/04/20	2020/03/23	2019/09/19

### الملخص:

يتطرق البحث إلى رأي الأشعري في الكسب ويعرض اختلاف الآراء في ذلك موضحا الصواب فيما بالأدلة، كما عالج أيضا ردة فعل بعض العلماء حول رأي الأشعري في الكسب والتي تراوحت بين التأييد والمعارضة مرجحا الموقف الوسطي فيها والذي لم يبلغ مفهوم الكسب عند الأشعري بل دعا إلى تصويبه. الكلمات المفتاحية: الكسب - الأشعري - ابن رشد - مصطفى صبري - البوطي.

### Abstract:

This research is studying the opinion of alashary on the behavior and it present also the different opinions in this matter giving the night one zhth arguments.

It is studuing also the reaction of so; olama about the opinion of alachary on behavior that it was between pros and cons.

But supporting the middle positon which didn't ignore the behavior but it called to gwidht.

Key Words: alashary - behavior - ibn rochd - mostafa sabri - elboti.

### توطئة:

يشكل موضوع القدر وأفعال العباد وما أثير حوله من شبه أحد المقومات الأساسية في بنية الدرس الكلامي، حيث عرف نقلة نوعية وتطورا ملحوظا مكنته من التجاوب مع

المستجدات التي حدثت وقتئذ، فبعد الإكراهات التي أجبرت المسلمين على التخلي عن صفة التفويض التي عرفوا بها في عهد النبي صلى الله عليه والصحابة من بعده تعددت المفاهيم وتنوعت الآراء في موضوع القدر واختلفت، فمن قدرية قائلين بحرية الإنسان المطلقة وسلطته على أفعاله إلى جبرية نافين لاختيار الإنسان.

وقد انبثق عن هذين الرأيين المتباينين موقف وسط وهو أن فعل الإنسان مزيج بين قدرة الله وفعل الإنسان، وحتى هذا الرأي لم يسلم من الخلاف فقد انقسم أصحابه إلى مثبت لتأثير قدرة الإنسان على فعله وناف لها وهو ما اصطاح عليه باسم (الكسب)، فما هو رأي الإمام الأشعري (ت324هـ) فيه وما موقف العلماء منه؟

وقد قسمت بحتي هذا إلى العناوين التالية:

- 1- آراء العلماء حول مذهب الإمام الأشعري في الكسب.
- 2- تحقيق مذهب الأشعري.
- 3- موقف العلماء (مصطفى صبري، البوطي، ابن رشد) من كسب الأشعري.

#### 1- آراء العلماء حول مذهب الإمام الأشعري في الكسب؛

تباينت آراؤهم وتعددت وجهات نظرهم إلى ثلاثة آراء هي:

#### الرأي الأول؛ عدم تأثير القدرة المحدثة في محلها؛

وهو ما ذهب إليه الشيخ الأشعري في كتابه (اللمع) حيث لا يرى تأثيرا للقدرة في محلها بل القدرة والمقدور حصلا بخلق الله تعالى<sup>1</sup> مما أضفى عليه نوع من الغموض الذي يكمن في صعوبة التمييز بينه وبين الجبر، فما دام فعل الإنسان بخلق الله تعالى وكذلك قدرته بخلق الله فكيف نفسر الثواب والعقاب؟ لذلك سمي الأشاعرة بالجبرية المتوسطة فلا مناسبة في ترتب الثواب والعقاب إلا في كون الإنسان محلا ومظهرا لتلك الأفعال.

وهذا ما أيده شيخنا المجاوي (ت1333هـ) إذ يقول: "ذهب الشيخ الأشعري إلى أنه لا تأثير لقدرة العبد إلا في كون الفعل كسبا، إذ الفعل الذي لا يكون مقارنا لقدرته، كحركة الارتعاش لا يوصف بكونه كسبا، ولا تأثير لها بالنسبة لذات الفعل، نعم لها دخل فيه على سبيل

الشرطية، فلا أثر لقدرة العبد في الفعل فالمؤثر فيها هو قدرة الله فقط، لكنها في الوقت نفسه شرط لوقوع الفعل إذ لو انعدمت لا تعدم الفعل فلا يقع بقدرة الله وحدها وفي الوقت نفسه آثار الفعل لا ترجع لله بل للعبد فتسمى كسبا للعبد وخلقاً لله".<sup>2</sup>

فالشيخ الأشعري ينفي تأثير القدرة الحادثة في الفعل في حين يشترطها لحصول الفعل إذ لا يقع الفعل بقدرة الله وحده، ثم يبين السبب الذي من أجله نفى التأثير إذ يستند إلى الدليل التالي:

لو أثرت قدرة العبد في الحدوث لأثرت في حدوث كل محدث حتى تصلح لإحداث الألوان والطعوم والروائح، وتصلح لإحداث الجواهر والأجسام، فيؤدي إلى تجويز وقوع السماء على الأرض بالقدرة الحادثة، غير أن الله تعالى أجرى سنته بأن يحقق عقب القدرة الحادثة أو تحتها أو معها الفعل الحاصل إذا أراده العبد وتجرد له، ويسمى هذا الفعل كسبا، فيكون خلقاً من الله تعالى إبداعاً وإحداثاً، وكسباً من العبد حصولاً تحت قدرته.<sup>3</sup>

ورأي المجاوي يتفق مع رأي الشهرستاني (ت548هـ) الذي لم يثبت أثراً لتأثير القدرة في محلها عند الإمام الأشعري إذ جاء على لسانه في قوله:

"ثم على أصل أبي الحسن لا تأثير للقدرة الحادثة في الإحداث"<sup>4</sup>. وهذا رأي أتباع الأشعري من أمثال الباقلاني (402هـ) والجويني (478هـ) في كتابه (الإرشاد).<sup>5</sup>

وحتى الدليل الذي استند إليه القائلون بتطور مفهوم الكسب أو بتأثير القدرة الحادثة فمقطوع الدلالة عن المراد حسب رأي الشيخ المجاوي لأنه نقل قول أهل الاعتزال وأبطله.<sup>6</sup>

### الرأي الثاني: تأثير القدرة الحادثة في محلها:

وقد انفرد به الشيخ زاهد الكوثري (1371هـ) الذي يرى أن مذهب الإمام الأشعري هو تأثير القدرة في محلها، وهو الرأي الذي استقر عليه وقد عبر عنه المحقق الكوثري مرات عديدة في كتابه (الاستبصار في التحدث عن الجبر والاختيار) وهذا في سياق رده عن الشيخ مصطفى صبري المنافع عن الرأي الأول فيقول مثلاً "وهذا الرأي المنسوب إلى الأشعري لكون مآله الجبر وارتفاع المسؤولية، والمحققون الذين ذكروهم هم من الماتريدية الذين يرون بطلان الرأي المنسوب إلى الأشعري، وليس هذا برأي الأشعري فلا يتحصل به كسب وإن سموه

كسبا، وإنما رأيه هو ما في الإبانة وعامة كتبه من تأثير قدرة العبد في فعله بإذن الله استقلالا وذكر صاحب (شفاء العليل) أن الأشعري قال في عامة كتبه: معنى الكسب أن يكون الفعل بقدرة محدثة فمن وقع منه الفعل بقدرة قديمة فهو فاعل خالق ومن وقع منه بقدرة محدثة فهو مكتسب كما في (اللمعة) وارتفاع المسؤولية عن المكره هما مقتضى السنة وارتفاع التكليف عن لا يطبق مقتضى الكتاب فماذا بعد الحق إلا الضلال؟! <sup>7</sup>

ويقول أيضا: " وقد عول ابن عساكر (ت571هـ) على أن مذهبه هو ما في (الإبانة) من تأثير قدرة العبد على فعله بإذن الله وعليه جرى إمام الحرمين وهو التحقيق عندهم كما في (اللمعة) و (الأجوبة العراقية)، وأما مذهب إمام الحرمين في آخر أمره فهو تأثير قدرة العبد على فعله بإذن الله وعد كثير من المحققين هذا تحقيق مذهب الأشعري أيضا كما كما في (اللمعة) وكون هذا هو التحقيق من مذهب الأشعري موافق لما هو المصرح به في عامة كتبه خصوصا (الإبانة) على ما ذكره ابن القيم (ت751هـ) في (شفاء العليل) والكوراني <sup>8</sup> في (قصد السبيل)

وقد ناصر هذا الرأي الألوسي في (الأجوبة العراقية) بل ألف العلامة أحمد بن محمد المقدسي الدجاني (ت1062هـ) كتابا في مناصرته وسماه (الإنصاف لإمام الحرمين في ما شنع به عليه بعض النظار)

وقد رد الألوسي (ت1270هـ) على أبي القاسم الأنصاري (ت511هـ) تلميذ إمام الحرمين وعلى السنوسي (ت895هـ) اعتراضهما عليه ببسط في الأجوبة العراقية، فكان الأجدد بالأستاذ المدعي للانتماء إلى الأشعري أن لا يتحامل على إمام الحرمين في المسألة بدون حجة ناهضة. <sup>9</sup> فالمحقق الكوثري يقر بتأثير القدرة في محلها عند الأشعري ويرى أن هذا مذهب العديد من المحققين من أمثال الألوسي في (الأجوبة العراقية) وابن القيم في (شفاء العليل) وكذلك الكوراني في (قصد السبيل) مخالفا بذلك رأي الشيخ المجاوي الذي لا يرى تأثيرا للقدرة الحادثة.

والرأي الذي نميل إليه ونراه عين الصواب هو رأي الشيخ المجاوي.

صحيح إنه وردت للإمام الأشعري نصوص تدل في ظاهرها على تأثير القدرة الحادثة في مفعولها لكن في الأصل تدل على العكس وهو عدم التأثير، لأن الإمام الأشعري لم يحمل الباء

في قوله (يكون الفعل بقدرة محدثة) على السببية وإنما على المصاحبة وهو مذهب الكثير من المحققين من بينهم الكوراني وابن القيم واللذان استشهد بهما المحقق الكوثري في معرض حديثه عن تأثير القدرة في محلها، لكن الشيخ المجاوي يخالفه ويثبت لابن القيم وابراهيم الكوراني والقوشجي نصوصا تبين أن لا تأثير للقدرة في محلها وفي ما يلي أهمها:

**ابن القيم:** ذكر عنه الشيخ المجاوي قوله: " قال الأشعري والباقلاني الواقع بالقدرة الحادثة كون الفعل كسبا، دون كونه موجودا أو محدثا، فكونه كسبا وصف للموجود بمثابة كونه معلوما"<sup>10</sup>

ثم يعقب عنه الشيخ المجاوي بقوله: فهذا نص على أنه لا أثر عنده للقدرة الحادثة في مقدورها، كما أنه لا أثر للعلم في معلومها، إنما أثرها في وصف المقذور بكونه كسبا إذ لو تكن القدرة الحادثة كما في حركة المرتعش، لم يوصف الفعل بكونه كسبا، إذ الكسب يقارنه الفعل في القدرة، فهذا الكلام من الأشعري يحمل (الباء) في قوله المذكور في عامة كتبه (الكسب) وقوع الفعل بقدرة حادثة على المصاحبة، لا على السببية، ولو لم يحمل إلا على السببية يكون هذا بيانا لرجوعه عنه أي عن قوله المذكور في عامة كتبه.<sup>11</sup>

ومما يدل على ذلك أيضا إنكار ابن القيم على الأشعري رأيه هذا حيث قال " اضطربت آراء الأشعري في الكسب اضطرابا عظيما واختلفت عباراتهم فيه اختلافا كثيرا... إلى أن قال: قلت: الذي قاله الإمام في (النظامية) أقرب إلى الحق مما قاله الأشعري وابن الباقلاني ومن تابعهما."<sup>12</sup>

وحسب رأي الشيخ المجاوي أن ابن القيم لم ينكر على الأشعري إلا لما رأى أن كلامه هذا محتمل، وأن كلامه المقطوع الدلالة، دال على عدم تأثير القدرة الحادثة في أصل الفعل، لا بالاستقلال كما قال أهل الاعتزال ولا بدونه كما قال الإمام ولو لم يكن كلامه مقطوعا به لما صاغ له هذا التشنيع.<sup>13</sup>

**ابراهيم الكوراني:** أيد رأي ابن القيم السالف مما يضيف عليه مزيدا من القوة حسب رأي المجاوي الذي يقول " ولا يمكن أن يجعل من هذا القول قولاً أولاً مرجوحاً عنه لما نقله الشيخ الكوراني عن ابن القيم أنه ذكر في كتابه (شفاء العليل) الذي استقر عليه رأي الأشعري أن القدرة الحادثة لا تأثير لها.<sup>14</sup>

**القوشجي**<sup>15</sup>: جاء عنه في شرح التجريد أن الكسب عند الأشعري يقارنه الفعل بقدرته الحادثة من غير أن يكون لها تأثير فيه.<sup>16</sup>

### الرأي الثالث: تطور موقف الإمام الأشعري من الرأي الأول إلى الثاني (من عدم التأثير إلى التأثير)

يرى الأستاذ العمري مرزوق في كتابه (نظرية الكسب عند الأشاعرة) أن مفهوم الكسب لم يبق بالحالة التي ظهر عليها بل أصبح في هذه المرحلة أصبح خلاف ما كان عليه في بداية نشأة هذه النظرية، إذ أصبح القائلون بالكسب يعتقدون بتأثير القدرة الحادثة في مقورها ولا يعني أن الفهم السابق قد ألغي بل صحح<sup>17</sup> مستدلاً بقول الأشعري " فإن قال: فهل اكتسب الإنسان الشيء على حقيقته كفرًا باطلاً وإيماناً حسناً؟ قيل له هذا خطأ، وإنما معنى " اكتسب الكفر " أنه كفر بقوة محدثة، وكذلك قولنا " اكتسب الإيمان " معناه أنه إيمان بقوة محدثة".<sup>18</sup>

فهذا هو الدليل الذي استند إليه الباحث في قوله بتغيير مفهوم الكسب عند الأشعري وإن كان هذا الأخير قد عقب عن ذلك واعتبر بأن هذا الاكتساب لا يكون على الحقيقة، لأن الفاعل على الحقيقة هو الله، لكن الباحث أصر على رأيه في تغيير مفهوم الكسب عند الأشعري مستدلاً بعدم وجود دليل ينفي التأثير الكلي للقدرة الحادثة.<sup>19</sup>

### 2- تحقيق مذهب الأشعري

إن الرأي الذي نميل ونراه صواباً من وجهة نظرنا هو الرأي الأول، ومن الردود التي يمكن أن توجه للقائلين بتطور نظرية الكسب وتغيير موقف الإمام الأشعري هو كيفية تفسير تلك الحملة اللاذعة من الانتقادات التي طالته<sup>20</sup> من الأتباع فضلاً عن الخصوم، فهذا الإمام الجويني يقول: " إن قائلًا لو قال العبد مكتسب وأثر قدرته الاكتساب، والرب تبارك وتعالى مخترع وخالق لما العبد مكتسب، قيل له فما الكسب؟ وما معناه؟ وأديرت هذه الأقسام المقدره على هذا القائل فلا يجد عنها مهرباً".<sup>21</sup>

فإذا لم يكن للقدرة الحادثة تأثير في محلها فأين كسب الإنسان؟ وعن أي شيء يحاسب؟ ومن المعلوم أن الإمام الجويني كان من الموالين للإمام الأشعري في نظريته للكسب وهذا في

كتابه (الإرشاد) ثم عدل عن ذلك في (العقيدة النظامية) فلماذا لم تطله هذه الانتقادات مثل ما طالَت الإمام الأشعري؟.

فهذا هو التحقيق في نظرة الإمام الأشعري للكسب، وفي نظرنا إن هذا الرأي محترماً لقي قبولاً عند عدد ليس بالقليل من العلماء بل وحتى الهيئات الرسمية والجامعات العريقة كالقرويين فقد جاء في أرجوزة عن جامع القرويين للحاج أحمد ابن شقرون (ت1421هـ) قوله:

- للأشعري مذهب سديد \* مفضل عندهم محمود
- حل به مشكل أفعال العباد \* على طريق الكسب في كل مراد
- إذ وحدة الله بذات وصفات \* وفي الفعال ثبتت أي ثبات
- وليس للمخلوق في الأفعال \* سوى اقتران قدرة الفعال
- لأنه الفاعل لا سواه \* وللعبد الكسب لا سواه
- وذاك كاف في ترتب الثواب \* وفي ترتب قوارع العقاب
- فلذبه تنج من الخصام \* وكثرة الفارغ من كلام
- فالجبر والقدرة والتأثير \* مدخولة وشأنها خطير<sup>22</sup>

يبين صاحب هذه الأبيات أن للإمام الأشعري رأي صائب في مسألة أفعال العباد حل به مشكلة أفعال العباد وفحواه مقارنة القدرة الحادثة للفعل وهذا كاف في ترتب الثواب والعقاب، واختار علماء القرويين هذا الرأي واعتمدوا عليه في عقيدتهم، أما القول بتأثير القدرة الحادثة فهو رأي دخيل لا أصل له.

وهو المذهب هو الذي تبناه علماء الجزائر منهم عبد الرحمن الديسي (ت1339هـ) الذي يقول:

- والجائز الفعل على الإسجال \* فاقطع به نياط الاعتزال
- واقسم به ظهور أهل الفلسفه \* الخابطين في ظلال وسفه
- وتستحيل ضدها عليه \* سبحان من مصيرنا إليه<sup>23</sup>

يحمل الديسي الجائز والمستحيل من الأفعال وبين بأنها جائزة على السجالات أي على الإطلاق، والفعل هو ما يصدر عن الفاعل فيشتمل أفعال الله تعالى الخاصة به كالخلق والرزق، وأفعال العباد التي لهم بها اختيار سواء كانت توصف بالقبح أو الظلم والشر والكفر أو بالعدل والإحسان والخير والإيمان، فنسبة الأفعال إلى العباد صحيحة لغة وشرعا من حيث الكسب لا الإيجاد الحقيقي.

بمعنى أن أفعال الإنسان خلقها الله وما الإنسان إلا مكتسبا لها فهو ليس مخترعا لأفعاله وإنما الفاعل الحقيقي هو الله.

وهو رأي البيجوري (ت1276هـ) في جوهرة التوحيد. الذي يقول " فليس للعبد تأثير ما فهو مجبور باطنا مختار ظاهرا فالعبد في نظره مجبور في صورة مختار"<sup>24</sup>

وهو رأي الإمام السنوسي إذ جاء في كتابه المنهج السديد "واعلم أن الكسب الذي أثبتته أهل السنة للعبد المختار ونطق به القراءان عن تعلق القدرة الحادثة بالفعل في محلها من غير تأثير... وهذا رد على المعتزلة القائلين بتأثير القدرة الحادثة في الأفعال الموجدة معها، إما مباشرة أو تولدا، وذلك معنى الكسب عندهم، وهذا الكسب الذي قال به أهل السنة رضي الله تعالى عنهم هو درجة وسطى بين مذهب الجبرية والقدرية، وكثيرا ما يتوهم من لا علم عنده أن معنى الكسب كون القدرة الحادثة لها تأثير ما، وهو تفسير فاسد، متفرع على مذهب القدرية (مجوس هذه الأمة)<sup>25</sup>

وتم يضيف "فإن التأثير الذي يفسر به الجاهل معنى الكسب إن أراد به أن القدرة الحادثة تؤثر في حال الفعل، كما يحكيه بعضهم عن القاضي والأستاذ فلا خفاء في فساد ذلك القول، وإنكار نسبه لهذين الإمامين على الوجه الذي يفهمه ذلك الجاهل، وقد قال الشريف شارح الأسرار العقلية ما نسب للقاضي والأستاذ في هذه المسألة إنما صدر منهما على وجه المناظرة والإلزام للخصوم، وإلا فحاشا للقاضي والأستاذ أن يعتقد أثرا لغير القدرة القديمة، كيف وقد نقل القاضي الإجماع في مواضع من كتبه على كفر من نسب الاختراع لغير الله تعالى.<sup>26</sup>



واختاره أيضا العلامة عبد الرحمن الثعالبي (ت875هـ) إذ جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان، 30]، نفي لقدرتهم على الاختراع وإيجاد المعاني في نفوسهم، ولا يَزُدُّ هذا وجود ما لهم من الاكتساب.<sup>27</sup>

لكن وبالرغم من القبول الذي لقيه عند علماء المسلمين يبقى في حاجة إلى صقل أو تهذيب حتى يتوافق مع مقتضيات العقل ويزول عنه اللبس والخفاء فلا إفراط ولا تفريط ويبقى الحل الوسطي هو الراجح وهو الذي اهتدى إليه جلال موسى الذي يقول:

"ويبقى رأي الأشعري في حاجة أدلة أخرى لتقوى وتصمد أمام التيارات المختلفة والاعتراضات التي يمكن أن توجه إليها، وإنما يكفي الأشعري فخرا أنه اهتدى إلى هذا الحل الذي ينفي الغرور عن العبد بوصفه خالقا لأفعاله حرا في اختياره، فهو حل وسط يبعث على التواضع من العبد ويصحح مسؤوليته عن فعله ويشعره بحاجته المستمرة إلى التفكير في خالقه تفكيراً متجدداً تحكمه الحاجة والضرورة كلما أراد فعلاً، وسنرى أن من تلامذة الأشعري من قام بصوغ نظريته في الكسب صوغاً آخر يتفق ومقتضيات المذهب، لكن من الخطأ الجسيم الذي يقع فيه الكثيرون ممن يتابعون أعداء الأشعري في تشويه أفكاره القول بأن نظريته في الكسب مما يستهان به أو من الأمور التي تبعث على الرثاء وأنها لا تقوم على أساس ففي رأيه خطأ يحتاج إلى تصحيح وسيكون هذا التصحيح من تلاميذه.<sup>28</sup>

### 3- موقف علماء المسلمين من كسب الأشعري:

تباينت المواقف منه ما بين منافع ومتحامل وأهم دراسة أصلت له هي لشيخ الإسلام مصطفى صبري (ت1373هـ) في كتابه (موقف البشر تحت سلطان القدر) وقد بدل فيه جهداً عظيماً للتأصيل لرأي الأشعري في الكسب والدود عنه، بالرغم من أنه كان ماتريدياً إلا أنه في مسألة الكسب عدل عن رأي الماتريدي لصالح الأشعري وقد رد عليه المحقق الكوثري في كتابه (الاستبصار في التحدث عن الجبر والاختيار).

ففي البداية ليخص رأيه في مسألة أفعال العباد بقوله "فمذهبي الذي أريد اثباته في هذا الكتاب أن العباد يفعلون بإرادتهم واختيارهم ما يريد الله أن يفعلوه يحيدون عنه فبالنظر إلى أنهم يفعلون ما يفعلون باختيارهم فهم مختارون وبالنظر إلى أنهم لا يختارون إلا ما أراد الله

أن يختاروه ولا يحددون عنه فهم مجبورون وإني لا أقول كما قال بعض أئمة الدين واختاره المحققون لا جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين بل أقول جبر وتفويض معا جبر يفترق عن الجبر لعدم مصادمته لإرادة المجهور وتفويض يفترق عن التفويض لعدم اختيار المفوض إليه إلا ما أراد المفوض فالإنسان يفعل ما يشاء ولا يشاء إلا ما شاء الله أن يشاء فهو يفعل ما يشاء الله ويشاء هو نفسه معا، فهناك تفويض لأنه يفعل ما يشاء، وهناك جبر أو ما يشبهه لأنه لا يفعل غير ما يشاء الله وهذا أي جمع الجبر مع التفويض والتسيير مع التخيير من خواص قدرة الله تعالى لا يقدر عليه جبار غيره فإن عد الإنسان هذا بموقفه هذا مجبورا في أفعاله فهو مجبور لكنه مجبور غير معذور.<sup>29</sup> ومذهبي هذا بكلا ركنيه يشتمل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَلَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٣٠﴾﴾ [النحل 93].

يرد عليه الشيخ زاهد الكوثري بقوله: " وهذا القول إخراج للجبر والتفويض عن معنيهما إلى وضع جديد ابتكره هو لا يتعارفه أهل العلم<sup>30</sup> وجمع للضدين في آن واحد ورد واجتراء على مثل باب مدينة العلم علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وعلى مثل الإمام الباقر - رضي الله عنه - وعلى الإمام أبي حنيفة، ومحقق المتكلمين في نظر العلامة التفتازاني.<sup>31</sup> "

والسر في لجوء الشيخ مصطفى صبري إلى هذا الموقف الغامض الذي يعجز العقل عن فهمه هو اعتقاده أن مسألة القضاء والقدر من أشد المسائل غموضا ناهيك أن القدر سر من أسرار الله، وأي مذهب يتناسب معها في غموضها فهو أنسب المذاهب بذات المسألة وأقربها إلى الواقع وأي مذهب ينبئ عن بساطة الأمر وسهولته على الفهم فهو أبعد عن الحقيقة.<sup>32</sup>

لذلك جاء وصف الشيخ مصطفى صبري تفسير الماتريدية للكسب بالضعيف والذي لا يتلاءم مع غموض الكسب، لأنهم فسروا نظرية الكسب بتفسير واضح يقبله العقل متجاوزين بذلك صفة الغموض التي كان عليها قبل ذلك فقال في معرض حديثه عن مذاهب الناس في أفعال العباد: " وقد ذهب بعضهم إلى إحداث نظرية ضعيفة لو سلمت لتنزل القدر عن مكانه السري إلى منزلة مسألة بسيطة مع ما فيها من إنكار القدر أيضا وإنكار ما شهد به العقل حينما يتبغي أصحابها بين ذلك سبيلا "<sup>33</sup>.

ومن الأدلة التي استند إليها:

**علم الله الأزلي:** تمسك الشيخ مصطفى صبري بعلم الله الأزلي في اثبات الجبر فحال الإنسان لما تعينت في الأزل فليس في مقدوره إذا جاء وقتها ووقت استعمال إرادته فيما أن يأتي بخلافها، وعدم اقتناعه بأن العلم لا تأثير له في المعلوم لا بالمنع ولا بالإلزام.<sup>34</sup>

يرد عليه الشيخ المجاوي بأن تقدم العلم والقضاء والإرادة لا يوجب الاضطرار كما أن الله تعالى لم يبرز للعبد ما قضاه وقدره، فلم يكن تكليفه بما ليس في وسعه فقد كان له نوع من الاختيار والاختيار إنما يتصور بعد تمكنه من الطرفين وكونهما في وسعه، فإذا خالفه العبد ربه وعصاه وارتكب ما نهاه لتسويل نفسه وهواه لا لأنه مما قدره عليه مولاه، فعقابه عليه لا يكون ظلماً.<sup>35</sup>

**قدرة الله المطلقة:** إن جميع الممكنات مستندة إلى الله تعالى بلا واسطة وهذه قاعدة مقررة في علم الكلام ويدخل فيه أفعال العباد قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ يدل دلالة صريحة على أنه خالقه وخالق أفعالهم، فبالرغم من أنه وافق جمهور العلماء الذين حملوا (ما) في (وما تعملون) على المصدرية وجعله في تقدير وعملكم لأنه إن حملت على الموصولة صار المعنى ومعمولاتكم، ومعمولهم هو الفعل بمعنى الحاصل بالمصدر، أي الأثر الحاصل بالتحقق والتصوير وليس معنى قولنا عمل النجار السرير أو الصنم أنه أوجد الخشب والمسماة اللذين يتركب منهما السرير أو الحجر الذي يصنع منه الصنم وإنما أحدث هيئة السرير أو الصنم.<sup>36</sup>

فلما أقر الشيخ بذلك وحمل ما على المصدرية كان يقتضي منه عدم مخالفة الجمهور في تفسير الآية خلقكم وما تعملون حيث فسروا تعملون (بالإيقاع)... غير أنه حملها على معنى مغاير خلقكم (وما تعملون) يتضمن خلق الأعمال فالصنم اسم للآلة التي حل فيها للعمل المخصوص فإذا كان مخلوقاً لله كان خلقه متناولاً لمادته وصورته فلو كان الله تعالى خلق الحجر الذي يصنع العباد منه الأصنام ولم يخلق الأصنام لما قال (خلقكم وما تعملون) لأن ما يعملونه الأصنام وليس الحجر.

والسبب في ذلك حسب رأي الشيخ مصطفى صبري هو حملة الألفاظ الاصطلاحية على المعاني اللغوية وتتبع المتشابهات والمحتملات ومع وجود المحكمات والنصوص القاطعة لعرق الاحتمالات ليتمكن من المغالطة<sup>37</sup> ومن آرائه عد التوفيق والخذلان من وسائل الجبر، مع أن التوفيق هو تيسير الخير والخذلان هو تيسير الشر، ولهما أسباب عند الله على سنته الجارية في عبده، فإذا باشرها المكلف أدته إلى مقتضاها بإذن مسبب.<sup>38</sup>

**عدم معقولية الكسب:** وذلك راجع لعدم تفريقه بين المعنى المصدرى الصادر من العبد (الإيقاع) والفعل الحاصل بالمعنى المصدرى الموجود في الخارج المخلوق لله تعالى ويرى أن الأول يستلزم الثاني فيقول: " ويرد على هذه النظرية أعني جعل حصة العباد في أفعالهم المعبر عنها بالكسب عبارة عن الإيقاع وهو الفعل بالمعنى المصدرى لكونه من الأمور اللاموجودة واللامعدومة وجعل الفعل بالمعنى الحاصل بالمصدر الموجود في الخارج مخلوقاً لله تعالى، لأن صدور الفعل من العباد مع صدوره بالمعنى الحاصل بالمصدر من الله غير معقول جداً إذ لا إمكان عندنا للتفريق بين مصدرى الفعلين بالمعنيين لأن الفعل بالمعنى المصدرى أعني الإيقاع مستلزم للفعل بالمعنى الحاصل بالمصدر ومحصل له فإذا كان الأول من العباد فلا جرم يكون الثاني أيضاً منهم."<sup>39</sup>

بل المعنى الأول عبارة عن إصدار المعنى الثاني وإيقاعه ولا معنى لإيقاع العبد ما يخلقه الله، ويدل على ما قلنا تعبيرهم عن الفعل الثاني بالحاصل بالمصدر والمصدر هو الفعل الأول فمقتضى هذا بالبدهة أن الفعل بالمعنى الثاني حاصل بالفعل بالمعنى الأول وإلا كان الحاصل بالمصدر حاصلًا بغير المصدر.<sup>40</sup>

وحسب رأي الشيخ أن كل من فر من الجبر وحاول الابتعاد عنه ولم يقتنع بحل الأشاعرة فقد وقع في الاعتزال أي في إنكار القدر بل أبعد مدى وأشد تقدماً، وهذا ما ينطبق على صدر الشريعة. المحبوبي (ت747هـ) وإمام الحرمين والشيخ محمد عبده (ت1323هـ) بل الماتريدي أيضاً.<sup>41</sup>

ولذلك وصفهم الشيخ بالأمرين والله هو المنفذ-تعالى عن ذلك علواً كبير- وهو في نظر بعض المحققين تقولاً سجماً على صفوة من كبار المتكلمين وعدوان فظيع إزاء معتقد أهل السنة.<sup>42</sup>

**نفي الإرادة الكلية:** ينتقد الشيخ مصطفى صبري علماء الماتريدية الذين جعلوا كسب العبد عبارة عن إرادتهم الجزئية وهو المشهور من مذهبهم، وربما عبروا عنها بالقصد وصرف الرادة الكلية نحو الفعل وقالوا إن هذه الإرادة الجزئية صادرة من العباد وهي لا موجودة ولا معدومة وإنما من قبيل الحال المتوسط بينهما أو من الأمور الاعتبارية، فلا يتضمن صدورها منهم معنى الخلق.<sup>43</sup>

فهذا الأمر في رأيه ناتج عن سوء فهم معنى الكلي والجزئي والاعتقاد أن الجزئي لا يكون له ما للكلي من الأهمية والكيان، والصواب في نظره العكس أي أن الجزئي موجود والكلي غير موجود ولا وجود للكليات في الخارج وإنما وجودها في ضمن جزئياتها، فالجزئي يزيد على الكلي بما فيه من التشخص، ليصل في الأخير أن الإرادة الجزئية هي الإرادة الوحيدة الموجودة في الخارج وجب أن تكون مخلوقة ويكون الله خالقها كما ذهب إليه الأشاعرة.

ثم يبدي إعجابه من الماتريدية الذين أثبتوا للعبد استقلالاً في إرادته الجزئية ليصح كونها مداراً لتكليفه وجعلوها مع ذلك أمراً اعتبارياً لا وجود له فهل يصح أن يكون ما لا وجود له مداراً للتكليف،<sup>44</sup> ولعل ذلك مما يتناسب مع مذهب الأشعري في الكسب.

لذلك رد عليه المحقق الكوثري وأثبت الاستطاعة قبل الفعل للأشعري تماشياً مع مفهومه ونظرته للكسب عند الأشعري. إذ جاء في كتابه الاستبصار:

"ولذلك قلت في ما علقت على اللمعة إن الأشعري لا ينكر أن للعبد قوة موجودة فيه قبل الفعل إذ قدرة العبد عبارة عن القوة المنبثة في أعضائه المعبر عنها بسلامة الأسباب والآلات، وهي متحققة بلا شبهة وإنكارها يكون مكابرة كما حققه المحقق عبد الحكيم السيالكوتي (ت1067هـ) في حاشيته على المقدمات الأربع وليس الإنسان بأحط منزلة من النبات والمعدن المودعة فيهما قوى يستخلصها الكيماويون ويركزونها تحت نظر الناظرين، وكم للمبدع الحكيم من قوى أودعها في الكون فيكون إنكارها جهلاً لا يطاق".<sup>45</sup>

**مسألة الترجيح بلا مرجح:** يستند الماتريدية في مسألة الترجيح بلا مرجح إلى الإرادة التي يتمتع بها الإنسان وأنها من شأنها أن ترجح أحد المتساويين من غير مرجح.

لكنه يرد هذا الجواب بدعوى أنه يستلزم الترجيح بلا مرجح بين إرادتها أي ما الذي يرجح إرادة الفعل على إرادة التبرك وهل تترجح هذه الإرادة بنفسها من غير سبب أو توجد إرادة ثانية وهلم جرا فتتسلسل الإرادات... وقد أورد هذا الشريف الجرجاني (ت816هـ) في (شرح المواقف).<sup>46</sup>

وفي رأي الشيخ مصطفى صبري إن احتياج الإرادة الجزئية إلى المرجح احتياج المشروط إلى شرطه يجعلها تحت مشيئة الله لأنه يخلق مرجح ما يريد وقوعه من إرادات العباد ولا يخلق مرجح ما لا يريد وقوعه ولا يريد الإنسان ما لا مرجح له فهذا على الأقل معنى قوله تعالى وما تشاؤون... الذي ينوط مشيئة العباد بمشيئة الله فالله تعالى إن لم يكن مؤثراً في مشيئاتهم بلا واسطة كما تقول به الأشاعرة فهو مؤثر فيها بواسطة المرجح.<sup>47</sup>

ويرد عليه بشعور الإنسان بحريته واختياره وتضافر الأدلة الشرعية على ذلك من الكتاب والسنة والمعقول وإنكار ذلك مكابرة منبوذة فقد جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان، 30].

﴿وَمَا تَشَاءُونَ﴾ من الْخَيْرِ وَالشَّرِّ وَالْإِيمَانِ ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ لكم أن تشاءوا ذَلِكَ ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا﴾ بِمَا تَشَاءُونَ من الْخَيْرِ وَالشَّرِّ ﴿حَكِيمًا﴾ حكم أن لا تشاءوا من الْخَيْرِ وَالشَّرِّ إِلَّا مَا يَشَاءُ.<sup>48</sup>

كما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ﴾ شيئاً ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ أن تفعلوه، ولن يشاء سبحانه وتعالى لكم فعل الخير؛ إلا إذا أخذتم في أسبابه؛ لأنه تعالى لا يشاء لإنسان الإيمان، وقد أصم سمعه عن استماع الهدى، وغطى قلبه عن تفهم الحجج والآيات والمعجزات؛ ولن يشاء جل شأنه لإنسان دخول الجنان،

وقد أعلن الكفران، وجأهه بالعصيان، وعاث بالفساد، وظلم العباد؛ وأكل أموالهم، وحرَم فقيرهم وكيف يشاء الله تعالى لإنسان الخير وقد انصرف عنه؟ أو كيف يريد له الإيمان وقد صد عنه.<sup>49</sup>

كما أن الله تعالى امتن على عباده في آيات كثيرة منها: ﴿يَمُنُونَ عَلَيْكَ أَنْ اسْلَمُوا فَلَا تَمْتُونَا عَلَىٰ إِسْلَامِكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ؛ أَنْ هَدَيْكُمْ لِإِيمَانٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الحجرات 17].

أن كون العبد شائياً مختاراً نعمة عظيمة امتن الله بها عليه في قوله تعالى إذ لو لم يخلقه شائياً مختاراً لما استطاع اختيار اتخاذ السبيل إلى ربه لما فيه من الهداية مع أن الله يضل به من يشاء ويهدي به من يشاء ففي الامتنان في الحالتين تقرير بالغ لمن لم يتخذ السبيل بتلك النعمة أو لم يهتد بذلك النور، وكون الآية من قبيل لا يستغربه إلا من لا يرى أن العبد يريد الهداية ويطلبها من الله تعالى، والله يخلقها له على مقتضى وعده الكريم بقوله في الحديث القدسي فاستهدوني أهدكم.<sup>50</sup>

**إزالة شبهات حول الجبر:** ليس الأمر كما يتوهم الشيخ مصطفى للعلماء تأويلات للنصوص التي توهم الجبر ومنها:

قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِن يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَلِتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٢١٣﴾﴾ [النحل 93]، يزيل الشيخ محمد الغزالي (ت1416هـ) - رحمه الله - الشبهة الواردة في الآية بقوله: "إن إطلاق المشيئة في آية تقيده آية أخرى يذكر فيها الاختيار الإنساني صريحاً، فإضلال الله لشخص معناه: أن هذا الشخص أثر الغي على الرشاد، فأقره الله على مراده، وتمم له ما يبغى لنفسه، وهذا واضح في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف 04]، وكذلك الحال في ﴿فَلِإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ آتَابَ ﴿٢١٦﴾﴾ [الرعد 27]، وقوله: ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾ [مريم 77]، وقوله: ﴿وَمَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَمَا لَهُ، مِنْ هَادٍ وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَمَا لَهُ، مِنْ مُضِلٍّ﴾ [الزمر 35]<sup>51</sup>.

ومن النصوص الموهمة للجبر بعض النصوص النبوية منها:

عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال حدثني رسول الله صلى الله عليه وآله وهو الصادق المصدوق (إن أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يوماً نطفه، ثم يكون علقه مثل ذلك ثم يكون مضغه مثل ذلك، ثم يرسل إليه الملك فينفخ فيه الروح ويؤمر بأربع كلمات يكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أم سعيد، فوالله الذي لا إله غيره إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار

فيدخلها وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها).<sup>52</sup>

يقول فيه الشيخ الغزالي: هذا الحديث يصف لنا صنفين من الناس خواتيم أعمالهم تغاير مسالكهم الأولى مغايرة تامة وذلك ليس غريبا فيما يقع تحت حسنا من أحوال الناس فرب فاسق ضل أكثر عمره مريض الاعتقاد سيء الخلق، ثم أبصر آخر الأمر عواقب غيه فاهتدى، ورب صالح ضل يعكف على الخيرات، ثم غرته الدنيا فوقع في شراكها وهوى، غير أن هذه المصاير المتناقضة لم يكن للقدر السابق أثر جبيري في حظها على هذا النحو والتعبير في الحديث الوارد بسبق الكتاب لا يعني أكثر من دقة العلم وانضباطه وهو جار في هذا على أساليب المبالغة في لغة العرب.<sup>53</sup>

ويزيد الشيخ البوطي الأمر وضوحا فيقول: كلمة الكتاب في قوله صلى الله عليه وسلم (فيسبق عليه الكتاب) تعني قضاء الله الذي هو علمه وإرادته، وقد علمت أنه لا إشكال في أن يعلم الله ما سيؤول إليه حال كل من الصنفين اللذين تحدث عنهما وسبب ذلك، فلتعلم أيضا أنه لا إشكال في أن يريد الله عز وجل أن يختم حياة الفريق الأول بالضلالة والشقاء، وأن يختم حياة الفريق الثاني بالهداية والرشد، لأن إرادته جاءت على أعقاب السبب الذي مارسه كل من الفريقين بمحض إرادته.<sup>54</sup>

ومن خلال هذين التفسيرين للحديث نلاحظ أنه لا علاقة له بالجبر لأن الكلمة الموهمة له فسرت بالعلم والعلم مجرد كاشف ودخول الجنة أو النار يكون بتلمس أسباب دخولهما.

ومن الأحاديث أيضا قوله صلى الله عليه وسلم عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قال: كنا في جنازة في بقيع الغرقد، فأتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقعده وقعدنا حوله، ومعه مخرصة، فنكس رأسه فجعل ينكت بمخصرته ثم قال: ما من نفس منفوسة إلا وقد كتب الله مكانها من الجنة والنار، وإلا قد كتبت شقية أو سعيدة، قال: فقال رجل: يا رسول الله، أفلا نمكث على كتابنا وندع العمل؟ فقال: من كان من أهل السعادة فسيصير إلى عمل [أهل] السعادة، ومن كان من أهل الشقاوة فسيصير إلى عمل أهل الشقاوة. ثم قال: اعملوا فكل ميسر لما خلق له، أما أهل السعادة فييسرون لعمل أهل السعادة، وأما



أهل الشقاوة فييسرون لعمل أهل الشقاوة، ثم قرأ ﴿بِأَمَّا مَنْ آغْطَىٰ وَآتَيْتُ ۖ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۖ فَسَنِيَّ لَهُ ۖ لِيُيسِّرَ ۖ لِيُيسِّرَ ۖ﴾ ﴿١٠﴾ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ۖ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ۖ فَسَنِيَّ لَهُ ۖ لِيُعْسِرَ ۖ لِيُعْسِرَ ۖ﴾ [الليل 5-10].

يقول الشيخ الغزالي رحمه الله تعليقا على هذا الحديث: "والحديث للبصر النافذ لا لبس فيه، فأما أن الله عالم بما سيعمل الناس في الدنيا وما يصيرون إليه في الآخرة من ثواب أو عقاب فهذا مما لا شك فيه، وإما أن سبق العلم هو ما يرغب الناس على العمل بما كتب أولا فباطل، فإن العلم نور يكشف وليس قوة ترغم والبشر-من تلقاء أنفسهم- يتوجهون إلى ما يريدون من أهداف والله يتمم للعبد مراده، فمن زرع تفاحا آتاه الله ثمرة شهية، ومن زرع شوكا جنى ما غرس، والآية التي استشهد بها النبي صلى الله عليه وسلم تدل أوضح دلالة على ذلك فإنه من تعلق بأسباب الخير من عطاء وتقوى وتصديق أكمل الله غايته ويسره للحسنى، ومن تعلق بأسباب الشر من بخل وفجور وتكذيب أتم له قصده وأملى له في غيه ويسره للعسرى.<sup>55</sup>

حدثني محمد بن حاتم وإبراهيم بن دينار وابن أبي عمر المكي وأحمد بن عبدة الضبي جميعا عن ابن عيينة واللفظ لابن حاتم وابن دينار، قالوا: حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن طاوس قال سمعت أبا هريرة يقول: (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم احتج آدم وموسى فقال موسى يا آدم أنت أبونا خيبتنا وأخرجتنا من الجنة، فقال له آدم أنت موسى اصطفاك الله بكلامه وخط لك بيده أتلومني على أمر قدره الله علي قبل أن يخلقني بأربعين سنة فقال النبي صلى الله عليه وسلم فحج آدم موسى).<sup>56</sup>

يقول فيه الشيخ الغزالي: "إن خطأ آدم - عليه السلام - ليس سبباً شرعياً، ولا علة عقلية لوجود الناس، وانتشارهم في الأرض يشقون ويكدحون فكان من الممكن جداً أن يُعاقب على خطئه بأي عقاب آخر ففي هذه الحادثة اجتمعت أمور ثلاثة الكسب والتوبة والقدر، فبعد أن انمى الكسب بالتوبة وتقاصا بقي القدر المحض المتعلق بإخراج الناس من الجنة."<sup>57</sup>

ومن الأحاديث أيضاً: حدثني زهير بن حرب وابن نمير كلاهما عن المقرئ قال زهير حدثنا عبد الله بن يزيد المقرئ قال: حدثنا حيوة أخبرني أبو هانئ أنه سمع أبا عبد الرحمن الجبلي أنه سمع عبد الله بن عمرو بن العاص يقول أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:

(إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصرفه حيث يشاء، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم مصرف القلوب صرف قلوبنا على طاعتك).<sup>58</sup>

يقول النووي (ت676هـ) في شرحه لهذا الحديث: " فمعنى الحديث أنه سبحانه وتعالى متصرف في قلوب عباده وغيرها كيف شاء لا يمتنع عليه منها شيء ولا يفوته ما أراد، كما لا يمتنع على الإنسان ما كان بين أصبعيه<sup>59</sup> والتصريف الفعلي من الله عزَّ وجلَّ لعباده خاضع للسنن الإلهية فمن تلمس أسباب السعادة وفق لها ومن آثر الغي والضلال وجه الله قلبه نحو مزيد من التيه والضلال وغلفه بالران.<sup>60</sup>

### الشيخ البوطي:

من المنافحين عن هذا الرأي أيضا الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي في كتابه (الإنسان مسير أم مخير) ففي رأيه أن تلبس الإنسان بفعل ما يتوقف على أمرين اثنين:

1- وجود مقوماته المادية والمعنوية من الأعضاء التي هي أدوات الفعل، والقدرة المبتوتة داخلها فمن المعلوم بدهاة أن اليد وما فيها من شرايين وأعصاب ودماء، وما يسري في داخلها من القوة التي تبعث على الحركة وأن الورق الذي أمامك والقلم الذي بيدك، والقابلية الكامنة في الورق للكتابة، كل ذلك من مخلوقات الله عزَّ وجلَّ، وهذا معنى قولنا: إن الله هو الخالق لفعل الإنسان أي هو الخالق للعناصر التي يتكون منها الفعل.

2- انبعاث القصد إلى استخدام الأعضاء وما فيها من قوة الأدوات الخارجية الأخرى لإيجاد الفعل المطلوب.

فإذا اتجه قصد الإنسان إلى صرف قدرته (التي هي في الحقيقة قدرة الله) إلى فعل ما، وعزم على إنفاذ ذلك الفعل دون تأخير أخضع الله تلك العناصر التي ذكرت أولا، وأجري ذلك الفعل على يديه.

إذن فمادة الفعل وعناصره من خلق الله، واستيلاذه حصولا وتنفيذا، ثمرة لقصد الإنسان وعزمه، ولما كان الشيء الذي ينسب من ذلك كله إلى الشخص الفاعل إنما هو قصده وعزمه، فقد كان ذلك هو مصدر الجزاء في أفعاله.<sup>61</sup>

والثواب والعقاب الذي يستحقه الإنسان إنما هو على قصوده التي يتبعها الفعل خلقاً من عند الله، لا على الفعل الخارجي ذاته.

فهذا هو حاصل الفعل الإنساني عند الشيخ البوطي وهو المأثور عن الإمام الأشعري والمسمى عنده بمصطلح الكسب ومن المآخذ التي يمكن أن تؤخذ عليه:

1- اقتصره في تفسيره لمصطلح الكسب بالقصد والعزم استناداً لقوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبْتُمْ فُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ عَفُورٌ حَلِيمٌ﴾<sup>61</sup> أما غاية ما ورد من آيات وأحاديث تفيد الكسب بمعنى الفعل فهذه عنده من قبل المجاز العقلي.

مع أنه هناك معاني أخرى لمصطلح الكسب، ذكره ابن القيم إضافة إلى القصد والعزم وهي:

الوجه الثاني من الكسب: كسب المال من التجارة قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفِقُوا مِمَّن طَيَّبَتْ مَا كَسَبَتْمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾

فالأول للتجار والثاني للزراع والوجه الثالث من الكسب: السعي والعمل كقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة 286]، وقوله: ﴿هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا بِمَا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ﴾ [يونس 62]، ﴿وَذَكِّرْ بِهِ ءَأَنْ تُبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الأنعام 70] فهذا كله للعمل.<sup>62</sup>

2- الاضطراب والإبهام الذي يتميز به تفسيره للكسب فله رأيان مختلفان أحياناً يعتبر القصد كافٍ في ترتب الثواب والعقاب دون الفعل، وأحياناً أخرى يعتبره غير كافٍ في ترتب الثواب والعقاب بل لا بد من القصد المثمر للإنتاج. أما مدخلية القدرة فلم يشر إليها على الإطلاق، بالرغم من أن مدخليتها شرط في التأثير عند الإمام الأشعري.

وكمثال عن رأيه الثاني يقول: " فالفعل الذي وجد من العبد إنما هو بخلق الله كما علمنا، ودوره في قانون الثواب والعقاب ليس أكثر من دور الشاهد يوم القيامة على القصد الخفي الذي اتجه بصاحبه إلى الطاعة أو المعصية، إذ لولا الفعل الذي خلقه الله في كيان صاحب ذلك القصد استجابة لقصده لبقى قصده خفياً، ولأصبح الجزاء على القصد

والنيات وحدها، دون شاهد من الوقائع والإثباتات المادية الظاهرة وهو ما يتنافى مع حكمة الله ورحمته.<sup>63</sup>

ومن هنا نلاحظ تركيز الشيخ البوطي على مصطلح القصد وتعويله عليه في ترتب الثواب والعقاب دون الفعل الذي اعتبره خلق من الله وليس له دور أكثر من دور الشاهد يوم القيامة فحسب رأي الشيخ البوطي أن الله تعالى هو خالق ملكة الكسب والاختيار التي يتمتع بها. لأن مجرد القصد عبارة عن حديث النفس والله عزّ وجلّ لا يحاسبنا عليه، وعليه يجب اقتiran القصد بالفعل حتى يكون هناك ثواب أو عقاب، فهب مثلا أن شخصا نوى وقصد القيام بعمل سيء ثم امتنع عنه لصحوة ضمير، أو تذكر موعظة أو نصيحة فهذا لا يتحمل تبعات نيته أو قصوده أو نيته بل يؤجر عليها كما جاء في الحديث.

لذلك لا يمكننا تفسير مصطلح الكسب بالقصد والتعويل عليه في مسألة الثواب والعقاب وحده دون استناد إلى أي فعل من العبد والأصح والأرجح في المسألة هو ما ذهب إليه الجمهور الذين فسروا الكسب بالسعي والطلب وجعلوا للعبد قدرة تؤثر في الفعل على سبيل.... ولعل جنوح الشيخ البوطي لهذا التفسير هو اعتقاده بأن العزم أو القصد أو الكسب إنما هو في معناه الكلي سر يتمتع به الإنسان بعبء وتفضل من الله عزّ وجلّ، فهو بهذا السر الذي منحه يكون فاعلا مختارا.<sup>64</sup>

وكمثال عن رأيه الثاني يقول: "إن الكسب قصد إلى الشيء مع الإنجاز، أما القصد فقد يكون مع الإنجاز وقد يكون بدون.. فلو قيل إن مناط الثواب والعقاب هو قصد فعل الشيء لكان من معنى هذا الكلام أن الإنسان إن قصد فعل المعصية ثم لم يفعلها تعرض للعقاب من الله، لأن القصد إليها قد وجد، وهو مخالف لنص الحديث النبوي الصحيح: " من هم بمعصية فلم يفعلها كتبت له حسنة " <sup>65</sup> متفق عليه والحديث الآخر " إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به نفسها، ما لم تقل أو تفعل " <sup>66</sup> رواه مسلم.

أما قولنا: إن كسب الفعل هو مناط الثواب والعقاب، فهو لا يصدق إلا بالقصد المثمر للإنتاج، أما الموصل بصاحبه إلى إنجاز الشيء المقصود وتنفيذه وهذا هو المتفق مع قواعد الشرع وموجبات الثواب والعقاب.<sup>67</sup>

3- إن الاضطراب الذي ميز تفسير البوطي للكسب هو الذي جعله يجمع بين رأيين مختلفين فقد اعتبر أن الخلاف بين مصطلح الكسب المأثور عن الأشعري والاختيار المأثور الماتريدي خلاف لفظي يتعلق بالاصطلاح والتعبير، ولا علاقة له بالجواهر والمضمون.<sup>68</sup>

وقد عبر عن ذلك: "ثم إنه وقع اختلاف لفظي في الممارسة التطبيقية من الإنسان لما متعه الله به من ملكة القصد والإرادة: هل تخضع هذه الممارسة لمعنى الخلق؟ فيقال: إنها أيضا من خلق الله، أم لا تخضع لمعنى الخلق إذ هي ذيل وظل لأصل الملكة التي هي الخاضعة لصفة الخلق؟ ذهب الإمام الأشعري إلى الرأي الأول، وجنح أبو منصور الماتريدي إلى الرأي الثاني، هذا مع اتفاقهما على أن خالقية الله لنعمة الاختيار والقدرة على اتخاذ القرار، لا تعود بالنقض على هذه النعمة والإلغاء لها، إذ لو عادت خالقية الله لهذه النعمة بالنقض عليها، لاستوجب ذلك أن لا يتمتع بها فلا يكون مريدا ولا مختارا، وذلك مناقض بشكل حاد لما ثبت من أن الله قد متعه بهذه الصفة وخلق فيه نعمة القصد والاختيار".<sup>69</sup>

فالشيخ البوطي حاول التوفيق بين رأيين مختلفين وقال عنه بأنه اختلاف لفظي فنجده أحيانا يميل إلى رأي الأشعري ويعتبر الإرادة الجزئية مخلوقة والجزاء على حسب الاختيار والقصد فقد جاء في قوله: "إن أهل السنة والجماعة لم ينتهوا إلى القول بأن الله هو الخالق لأفعال عباده إلا لأن صريح القرءان يقضي بذلك، ولم يكن أبو الحسن الأشعري إلا اللسان الناطق بهم جميعا، ولم ينتهوا إلى القول بأن الجزاء إنما هو على الاختيار الذي متعهم الله به لا على الفعل الذي هو شاهد على اختيارهم، إلا لأن صريح القرآن يقضي بذلك أيضا، ولم يؤيدوا الإمام الأشعري في تسمية هذا الاختيار كسبا إلا لأنه جنح إلى التعبير القرآني"<sup>70</sup>

ونجده في موضع آخر يؤيد رأي الماتريدي ويعتبر الإرادة الجزئية غير مخلوقة فيقول "فالقرار العلمي والمنطقي في المسألة، هو القول بأن ملكة القصد في الإنسان بمعناها الكلي مجردا عن التعلقات الجزئية مخلوقة من الله منحة وهبة للإنسان، أما تعلق القصد بالمقصودات الجزئية فهو حال اعتبارية لتلك الملكة لا يصحح أن يقال: إن الله خلقها خلقا مستقلا عن الملكة الكلية، وهذه الحال المتمثلة في التعلقات الجزئية ليست إلا تأكيدا وترسيخا للاختيار الذي يتمتع به الإنسان، ويتجه به إلى مقصوداته التي يتخيرها.

ثم استشهد بقول المحقق الكليني في (حاشيته على شرح جلال الدين الدواني للعقائد العنصرية) بقوله "إن الإرادة الجزئية الكلية بجانب معين من الفعل والترك، صادر من العبد اختياراً، وليس مخلوقة لله تعالى، لأنها ليست من الموجودات الخارجية بل من الأمور الاعتبارية، ككون الفعل طاعة أو معصية، أو من قبيل الحال المتوسطة بين الوجود والعدم".<sup>71</sup>

وبالرغم من انتقاد الشيخ البوطي للشيخ مصطفى صبري عندما استند إلى قول المحقق الكرمانى في عبارته المشهورة "العبد مختار في أفعاله، وغير مختار في اختياره" في تفسيره للكسب<sup>72</sup> بقوله: "وكثير ما تاه بعض الناس عن المعنى الدقيق لهذا الكلام، وراحوا يشنعون - جهلاً منهم- على قائله وهو من أشهر العلماء المحققين، بل راحوا يجعلون من هذه العبارة مظهراً للتناقض، ثم أخذوا يلصقون هذا التناقض بالأشاعرة"

إلا أن الشيخ البوطي لم يكن أحسن منه، إذ لم يخل تفسيره من التناقض.

#### ابن رشد:

أنكر أصحاب المنهج العقلي العلمي مذهب الأشعري في الكسب لحجة أنه لا يتماشى مع طبيعة النفس ورأي العقل وعلى رأس هؤلاء ابن رشد<sup>73</sup> الذي يقول عنهم "وأما الأشعرية فإنهم راموا أن يأتوا بقول وسط بين القولين، فقالوا إن للإنسان كسباً، وإن المكتسب والكسب مخلوقان لله تعالى، وهذا لا معنى له، فإنه إذا كان الاكتساب والمكتسب مخلوقان لله سبحانه فالعبد ولا بد مجبور على اكتسابه".<sup>74</sup>

ففي رأي ابن رشد أن الموقف الوسطي للأشعرية ليس له وجود أصلاً إذ لا يجعلون للإنسان من اسم الاكتساب إلا الفرق الذي يدركه الإنسان بين حركة يده عن الرعشة وتحريك يده باختياره، وقالوا بأن الحركتين ليستا من قبلنا، لأنه إذا لم تكن من قبلنا فليس لنا قدرة على الامتناع منهما، فنحن مضطرون.<sup>75</sup>

ويذهب ابن رشد إلى أنه لا معنى لاعترافهم بهذا الفرق، فقد استوت حركة الرعشة والحركة التي يسمونها كسبية في المعنى ولم يكن هناك فرق إلا في اللفظ فقط، والاختلاف في اللفظ لا يوجب حكماً في الذوات، كما أشار إلى الفرق بين الرعشة والحركة والتي جعلها الأشاعرة أصلاً في القول بالجبر بقوله: هناك فرق واضح بين جدا بينهما: وهو أن الرعشة من

غير أدنى كسب للعبد، مع كون الله تعالى هو الخالق لها، وأما حركة اليد ففيها كسب للعبد والله تعالى هو الخالق لقدرة العبد وكسبه للحركة أيضاً، لكنه في الرعشة تنعدم إرادة الإنسان مطلقاً، وفي تحريك اليد له إرادة، فاختلفا صورة ومعنى ولفظاً.<sup>76</sup>

وقد أيده محمد عبده في رسالة التوحيد إذ جاء في قوله " ... فمنهم القائل بسلطة العبد على جميع أفعاله واستقلالها المطلق-المعتزلة- وهو غرور ظاهر، ومنهم من قال بالجبر وصرح به - الجبرية- ومنهم من قال به وتبرأ من اسمه - الأشاعرة- وهو هدم للشريعة ومحو للتكاليف، وإبطال لحكم العقل البديهي وهو عماد الإيمان.<sup>77</sup>

لكن وبالرغم من ذلك فقد لقي رأي الأشعري في الكسب قبولا عند عدد ليس بالقليل من العلماء بل وحتى الهيئات الرسمية والجامعات العربية كالقرويين فقد جاء في أرجوزة عن جامع القرويين للحاج أحمد ابن شقرون قوله:

للأشعري مذهب سديد \* مفضل عندهم محمود  
حل به مشكل أفعال العباد \* على طريق الكسب في كل مراد  
إذ وحدة الله بذات وصفات \* وفي الفعال ثبتت أي ثبات  
وليس للمخلوق في الأفعال \* سوى اقتران قدرة الفعال  
لأنه الفاعل لا سواه \* وللعبد الكسب لا سواه  
وذاك كاف في ترتب الثواب \* وفي ترتب قوارع العقاب  
فلذبه تنج من الخصام \* وكثرة الفارغ من كلام  
فالجبر والقدرة والتأثير \* مدخولة وشأنها خطير

يبين صاحب هذه الآيات أن للإمام الأشعري رأي صائب في مسألة أفعال العباد حل به مشكلة أفعال العباد وفحواه مقارنة القدرة الحادثة للفعل وهذا كاف في ترتب الثواب والعقاب، واختار علماء القرويين هذا الرأي واعتمدوا عليه في عقيدتهم.

أما القول بتأثير القدرة الحادثة فهو رأي دخيل لا أصل له.<sup>78</sup>

وهو المذهب هو الذي تبناه علماء الجزائر منهم عبد الرحمن الديسي الذي يقول:

والجائز الفعل على الإسجال ❁ فاقطع به نياط الاعتزال  
واقسم به ظهور أهل الفلسفه ❁ الخابطين في ظلال وسفه  
وتستحيل ضدها عليه ❁ سبحان من مصيرنا إليه

يحمل الديسي الجائز والمستحيل من الأفعال وبين بأنها جائزة على السجال أي على الإطلاق، والفعل هو ما يصدر عن الفاعل فيشتمل أفعال الله تعالى الخاصة به كالخلق والرزق وأفعال العباد التي لهم بها اختيار سواء كانت توصف بالقبح أو الظلم والشر والكفر أو بالعدل والإحسان والخير والإيمان. فنسبة الأفعال إلى العباد صحيحة لغة وشرعا من حيث الكسب لا الإيجاد الحقيقي.

بمعنى أن أفعال الإنسان خلقها الله وما الإنسان إلا مكتسبا لها فهو ليس مخترعا لأفعاله وإنما الفاعل الحقيقي هو الله.<sup>79</sup>

وهو رأي البيجوري في جوهرة التوحيد. الذي يقول " فليس للعبد تأثير ما فهو مجبور باطنا مختار ظاهرا فالعبد في نظره مجبور في صورة مختار"<sup>80</sup>

واختاره أيضا العلامة السنوسي الي يقول:

" اعلم أن الكسب الذي أثبتته أهل السنة للعبد المختار ونطق به القرءان في قوله: ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ [البقرة 286] عن تعلق القدرة الحادثة بالفعل في محلها من غير تأثير..... وهذا رد على المعتزلة القائلين بتأثير القدرة الحادثة في الأفعال الموجدة معها، إما مباشرة أو تولدا، وذلك معنى الكسب عندهم، وهذا الكسب الذي قال به أهل السنة رضي الله تعالى عنهم هو درجة وسطى بين مذهب الجبرية والقدرية، وكثيرا ما يتوهم من لا علم عنده أن معنى الكسب كون القدرة الحادثة لها تأثير ما، وهو تفسير فاسد، متفرع على مذهب القدرية (مجوس هذه الأمة).<sup>81</sup>

واختاره أيضا العلامة عبد الرحمن الثعالبي إذ جاء في تفسيره لقوله تعالى: (وَمَا تَشَاؤُنْ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ): نفي لقدرتهم على الاختراع وإيجاد المعاني في نفوسهم، ولا يَرُدُّ هذا وجود مالهم من الاكتساب.<sup>82</sup>



وهو رأي الإمام السنوسي إذ جاء في كتابه المنهج السديد "فإن التأثير الذي يفسر به الجاهل معنى الكسب إن أراد به أن القدرة الحادثة تؤثر في حال الفعل، كما يحكيه بعضهم عن القاضي والأستاذ فلا خفاء في فساد ذلك القول، وإنكار نسبه لهذين الإمامين على الوجه الذي يفهمه ذلك الجاهل، وقد قال الشريف شارح الأسرار العقلية ما نسب للقاضي والأستاذ في هذه المسألة إنما صدر منهما على وجه المناظرة والإلزام للخصوم، وإلا فحاشا القاضي والأستاذ أن يعتقد أثرا لغير القدرة القديمة، كيف وقد نقل القاضي الإجماع في مواضع من كتبه على كفر من نسب الاختراع لغير الله تعالى.<sup>83</sup>

### خاتمة:

هذه بعض الآراء التي تخص مفهوم الكسب عند الأشعري والتي لم تضعه في مكانه اللائق به فالدراسة الأولى لمصطفى صبري غلب عليها الحماس والاندفاع الزائد مما أفقدها الموضوعية، والثانية للشيخ البوطي حاولت الجمع بين الرأيين مع ما بينهما من خلاف، وأما الثالثة لمحمد عبدة فقد كانت أحكامها قاسية جدا. وفي نظرنا إن رأي الأشعري في الكسب هو رأي محترم لكن يبقى في حاجة إلى صقل أو تهذيب حتى يتوافق مع مقتضيات العقل ويزول عنه اللبس والخفاء فلا إفراط ولا تفريط ويبقى الحل الوسطي هو الراجح وهو الذي اهتدى إليه جلال موسى الذي يقول:

"ويبقى رأي الأشعري في حاجة أدلة أخرى لتقوى وتصمد أمام التيارات المختلفة والاعتراضات التي يمكن أن توجه إليها، وإنما يكفي الأشعري فخرا أنه اهتدى إلى هذا الحل الذي ينفي الغرور عن العبد بوصفه خالقا لأفعاله حرا في اختياره، فهو حل وسط يبعث على التواضع من العبد ويصحح مسؤوليته عن فعله ويشعره بحاجته المستمرة إلى التفكير في خالقه تفكييرا متجددا تحكمه الحاجة والضرورة كلما أراد فعلا. وسنرى أن من تلامذة الأشعري من قام بصوغ نظريته في الكسب صوغا آخر يتفق ومقتضيات المذهب، لكن من الخطأ الجسيم الذي يقع فيه الكثيرون ممن يتابعون أعداء الأشعري في تشويه أفكاره القول بأن نظريته في الكسب مما يستهان به أو من الأمور التي تبعث على الرثاء وأنها لا تقوم على أساس ففي رأيه خطأ يحتاج إلى تصحيح وسيكون هذا التصحيح من تلاميذه.<sup>84</sup>

## قائمة المصادر والمراجع:

- الأشعري:
- اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، تحقيق الشيخ عبد العزيز عزالدين السيروان، دارلبنان للطباعة والنشر، ط01، 1987م.
- الإبانة عن أصول الديانة، تحقيق د. فوقية حسين محمود دار الأنصار- القاهرة ط01، 1397هـ.
- ابن القيم، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، دار التراث مصر (القاهرة).
- البيجوري، حاشية على جوهرة التوحيد، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع (القاهرة) ط01، 1422هـ - 2002م.
- أبي الوليد بن رشد، مناهج الأدلة في عقائد الملة، تعليق محمد عبد الرحمن الشاغول، مكتبة الروضة الشريفة للبحث العلمي (المكتبة الأزهرية للتراث) د. ط، د. ت.
- جلال موسى، نشأة الأشعرية وتطورها، دار الكتاب اللبناني ط. 01 1982م.
- الجويني، العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، تحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث ط 1412 هـ - 1992م.
- الحاج أحمد ابن شقرون، أرجوزة من نهر الأس عن جامع القرويين بفاس عبر القرون، طبع بأمر من الملك الحسن الثاني، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية 1414 هـ - 1994م.
- زاهد الكوثري، الاستبصار في التحدث عن الجبر والاختيار، المطبعة الأزهرية للتراث (القاهرة)، د. ت.
- محمد بن الخطيب، أوضح التفاسير، المطبعة المصرية ومكتبتها الطبعة السادسة، رمضان 1383 هـ - فبراير 1964م.
- المجاوي، تحفة الأخيار في ما يتعلق بالكسب والاختيار، ويليهِ اللمع على نظم البدع دار زمور للنشر والتوزيع (الجزائر) طبعة خاصة 2011م.
- محمد سعيد رمضان البوطي:
- الإنسان مسير أم مخير، طبع دار الفكر دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت (لبنان) ط10، 1435 هـ - 2014م.
- حرية الإنسان في ظل عبوديته لله تعالى، دار الفكر دمشق (سوريا) ط 01 1413 - 1992م.
- مصطفى صبري، موقف البشر تحت سلطان القدر، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة 1352هـ.
- عبد الله بن عباس، تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، دار الكتب العلمية - لبنان.
- عبد الرحمن الثعالبي، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت (لبنان).

- العمري مرزوق، نظرية الكسب عند الأشاعرة، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان عاصمة الثقافة العربية، ط01، 2011م.
- الغزالي، عقيدة المسلم، دار المعرفة (الجزائر) دط، دت.
- السنوسي، المنهج السديد شرح كفاية المريد، تحقيق مصطفى مرزوقي، دار الهدى عين مليلة (الجزائر) ط 01، 1994م.
- الشهرستاني، نهاية الأقدام في علم الكلام، تحقيق ألفريد جيوم، مكتبة الثقافة الدينية (مصر).

#### المقالات:

- سامي محمود ابراهيم/ كيورك مرزينا كرومي: إشكالية علاقة العقل والنقل بين الغزالي وابن رشد، مجلة كلية العلوم الإسلامية، جامعة الموصل، العدد 15 المجلد الثامن، 2014م.

#### الرسائل الجامعية:

- هالة بقاش، تأويل المسائل الكلامية عند الديسي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في مشروع فلسفة التأويل، إشراف د بهادي منير، جامعة وهران 2011 - 2012م.

#### الهوامش:

- 1- انظر الأشعري للجمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، تحقيق الشيخ عبد العزيز عز الدين السيروان، دار لبنان للطباعة والنشر، ط01، 1987م ص74.
  - 2- المجاوي، تحفة الأخبار، تحفة الأخبار في ما يتعلق بالكسب والاختيار، ويليه الجمع على نظم البدع دار زمور للنشر والتوزيع (الجزائر) طبعة خاصة 2011م، ص45.
  - 3- الجويني، العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، تحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث ط 1412هـ - 1992م، ص45.
  - 4- الشهرستاني، نهاية الأقدام في علم الكلام، تحقيق ألفريد جيوم، مكتبة الثقافة الدينية (مصر) ص78.
  - 5- المجاوي، تحفة الأخبار ص55.
  - 6- جاء في الإبانة ما يلي: "أما بعد: فإن كثيرا من الزائغين عن الحق من المعتزلة وأهل القدر مالت بهم أهواؤهم إلى تقليد رؤسائهم ومن مضى من أسلافهم، فتأولوا القرآن على آرائهم تأويلا لم ينزل به الله سلطانا، ولا أوضح به برهانا، ولا نقلوه عن رسول رب العالمين، ولا عن السلف المتقدمين.
- وخالفوا روايات الصحابة رضي الله عنهم عن نبي الله صلى الله عليه وسلم.... زعموا أن الله تعالى يشاء ما لا يكون، ويكون مالا يشاء، خلافا لما أجمع عليه المسلمون من أن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وردا لقول الله تعالى (وما تشاؤون إلا أن يشاء الله) فأخبر تعالى أنا لا نشاء شيئا إلا وقد شاء الله أن نشاءه.

ولقوله: (ولو شاء الله ما اقتتلوا)، ولقوله تعالى: (ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها)، ولقوله تعالى: (فعال لما يريد) من، ولقوله تعالى مخبرا عن نبيه شعيب صلى الله عليه وسلم أنه قال: (وما يكون لنا أن نعود فيها إلا أن يشاء الله ربنا، وسع ربنا كل شيء علما)، ولهذا سماهم رسول الله صلى الله عليه وسلم مجوس هذه الأمة؛ لأنهم دانوا بديانة المجوس، وضاهوا أقاويلهم.

وزعموا أن للخير والشر خالقين، كما زعمت المجوس ذلك، وأنه يكون من الشرور ما لا يشاء الله كما قالت المجوس.

وأنتهم يملكون الضر والنفع لأنفسهم من دون الله عزّ جلّ، ردا لقول الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم: (قل لا أملك لنفسي نفعا ولا ضرا إلا ما شاء الله)، وإعراضا عن القرآن، وعا أجمع عليه أهل الإسلام. وزعموا أنهم منفردون بالقدرة على أعمالهم دون ربهم، فأثبتوا لأنفسهم الغنى عن الله عزّ وجلّ، ووصفوا أنفسهم بالقدرة على ما لم يصفوا الله عزّ وجلّ بالقدرة عليه"

أبو الحسن الأشعري: الإبانة عن أصول الديانة، تحقيق د. فوقية حسين محمود دار الأنصار - القاهرة ط01، 1397 ص17.

- 7- زاهد الكوثري، الاستبصار في التحدث عن الجبر والاختيار، المطبعة الأزهرية للتراث، د. ت، ص15.
- 8- إبراهيم بن الحسن بن شهاب الدين الكوراني الشافعي (ت1101خ-1690م) انظر الأعلام للزركلي 1/ 166.
- 9- المرجع نفسه، ص27-28.
- 10- ابن القيم، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، دار التراث مصر (القاهرة). ص122.
- 11- الشيخ المجاوي، تحفة الأخيار، ص47.
- 12- ابن القيم، شفاء العليل ص122.
- 13- المجاوي، تحفة الأخيار، ص49.
- 14- ابن القيم، شفاء العليل، 122-123.
- 15- فلكي ورياضي وفتية حنفي أصله من سمرقند (ت 879هـ- 1474م). الأعلام للزركلي، ج05، ص09.
- 16- الشيخ المجاوي (مرجع سابق) ص48.
- 17- د/ العمري مرزوق، نظرية الكسب عند الأشاعرة، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان عاصمة الثقافة العربية، ط01، 2011م ص97.
- 18- الأشعري، اللمع، ص47.
- 19- د/ العمري مرزوق (المرجع السابق) ص97.
- 20- انظر: المرجع نفسه ص252 وما بعدها.
- 21- الجويني، العقيدة النظامية، ص11.
- 22- الحاج أحمد ابن شقرون، أرجوزة من نهر الأس عن جامع القرويين بفاس عبر القرون، طبع بأمر من الملك الحسن الثاني، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية 1414هـ-1994م، ص23.

- 23- تأويل المسائل الكلامية عند الديسي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في مشروع فلسفة التأويل، إعداد الطالبة، هالة بقاش، إشراف د بهادي منير 2011-2012م ص42.
- 24- البيجوري، حاشية على جوهرة التوحيد، حاشية الإمام على جوهرة التوحيد، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع (القاهرة) ط01، 1422هـ-2002م، ص 177.
- 25- السنوسي، المنهج السديد شرح كفاية المرید، تحقيق مصطفى مرزوقي، دار الهدى عين مليلة (الجزائر) ط01 1994م، ص258.
- 26- المرجع نفسه، ص258-259.
- 27- عبد الرحمن الثعالبي، الجواهر الحسان في تفسير القرآن تحقيق، الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، نشر دار إحياء التراث العربي - (بيروت) ص535.
- 28- جلال موسى، نشأة الأشعرية وتطورها، دار الكتاب اللبناني ط 1982، ص242.
- 29- مصطفى صبري، موقف البشر تحت سلطان القدر، ص47
- 30- قال سعد الدين التفتازاني في **(التلويح)** إن المحققين من أهل السنة على نفي الجبر والقدر وإثبات أمر بين أمرين، وهو أن المؤثر في فعل العبد أصله ووصفه مجموع خلق الله تعالى وأخيرا العبد لا الأول فقط ليكون جبرا ولا الثاني فقط ليكون قدرا، فكان القول بتأثير القدرتين قدرة الله تعالى في الإيجاد وقدرة العبد في الكسب. الكوثري، الاستبصار في التحدث عن الجبر والاختيار، المطبعة الأزهرية للتراث، د. ط، د. ت ص14.
- 31- الاستبصار، في التحدث عن الجبر والاختيار، ص09.
- 32- مصطفى صبري، موقف البشر، ص57.
- 33- المرجع نفسه ص05.
- 34- المرجع نفسه، ص. 65
- 35- نفسه، ص65.
- 36- نفسه، ص 51.
- 37- زاهد الكوثري، الاستبصار في التحدث عن الجبر والاختيار، ص11.
- 38- المرجع نفسه، ص24.
- 39- مصطفى صبري، موقف البشر تحت سلطان القدر، ص65.
- 40- المرجع نفسه.
- 41- المرجع نفسه، ص68.
- 42- زاهد الكوثري، الاستبصار في التحدث عن الجبر والاختيار، ص07.
- 43- مصطفى صبري، موقف البشر تحت سلطان القدر، ص69.
- 44- المرجع نفسه، ص72.
- 45- زاهد الكوثري، الاستبصار في التحدث عن الجبر والاختيار، ص20.
- 46- مصطفى صبري، موقف البشر تحت سلطان القدر، ص135.

- 47- المرجع نفسه، ص133.
- 48- عبد الله بن عباس: تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، دار الكتب العلمية - لبنان ص496.
- 49- محمد بن الخطيب أوضح التفاسير الناشر: المطبعة المصرية ومكتبتها الطبعة السادسة، رمضان 1383هـ - فبراير 1964م. ص725.
- 50- زاهد الكوثري، الاستبصار في التحدث عن الجبر والاختيار، ص15.
- 51- الشيخ الغزالي عقيدة المسلم دار المعرفة، (الجزائر) دط، دت. ص108.
- 52- رواه البخاري، كتاب القدر، رقم (6594) ص1635.
- 53- الشيخ الغزالي، عقيدة المسلم، ص112.
- 54- الشيخ البوطي، الإنسان مسير أم مخير طبع دار الفكر دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت (لبنان) ط10، 1435هـ-2014م. ص124.
- 55- الشيخ الغزالي عقيدة المسلم، ص111
- 56- رواه البخاري، كتاب القدر، باب تحج آدم وموسى عند الله، رقم (6614) ص1639.
- 57- مصطفى صبري، موقف البشر، ص115.
- 58- رواه مسلم، كتاب القدر، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف يشاء، رقم 2645 ص1023. رواه مسلم، كتاب القدر، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف يشاء، رقم 2645 ص1023.
- 59- شرح النووي على مسلم 16/ 204 نقلا عن الشيخ البوطي، الإنسان مسير أم مخير، ص139.
- 60- الشيخ البوطي، الإنسان مسير أم مخير، ص139.
- 61- محمد سعيد رمضان البوطي، حرية الإنسان في ظل عبوديته لله تعالى، دار الفكر دمشق (سوريا) ط 01 1413هـ -1992م، ص50.
- 62- ابن القيم، شفاء العليل، ص120
- 63- نفسه ص. 63
- 64- نفسه ص46.
- 65- رواه البخاري، كتاب الرقائق، رقم (6491) ص1614.
- 66- أخرجه البخاري، كتاب الطلاق، باب الطلاق في الإغلاق والكراهة والسكران، والجنون وأمرهما والغلط والنسيان والشرك وغيره. رقم 5269 ص1343
- 67- الشيخ البوطي، الإنسان مسير أم مخير، ص61-62
- 68- المرجع نفسه، ص62.
- 69- المرجع نفسه، ص56.
- 70- نفسه، ص. 66
- 71- نفسه ص54
- 72- مصطفى صبري (مرجع سابق) ص79-80

- 73- بقيت أفكار وفلسفة ابن رشد في سياق الثقافة العربية الإسلامية في العصور الوسطى دون أثر يذكر، بينما كان الأثر البالغ في الفكر الغربي في عصوره الوسطى دون أثر يذكر، بينما كان الأثر البالغ في الفكر الغربي في عصوره الوسطى، فقد ظهر فيها اتجاه فكري وفلسفي يعرف في تاريخ الفلسفة الوسيطية باسم الرشدية خاص بدعوته إلى الاعتماد على العقل والتجربة، مما مهد السبيل إلى الثورة العربية في عصر النهضة الأوروبية.
- د/ سامي محمود إبراهيم د كيورك مرزينا كرومي: إشكالية علاقة العقل والنقل بين الغزالي وابن رشد، مجلة كلية العلوم الإسلامية، جامعة الموصل، العدد 15 المجلد الثامن، 2014م، ص15.
- 74- أبي الوليد بن رشد، مناهج الأدلة في عقائد الملة، تعليق محمد عبد الرحمن الشاغول، مكتبة الروضة الشريفة للبحث العلمي (المكتبة الأزهرية للتراث) د. ط. د. ت، ص169.
- 75- ابن رشد، مناهج الأدلة، ص181.
- 76- المرجع نفسه ص181.
- 77- محمد عبده، رسالة التوحيد، ص71.
- 78- الحاج أحمد ابن شقرون، أرجوزة من نهر الآس عن جامع القرويين بفاس عبر القرون، طبع بأمر من الملك الحسن الثاني، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية 1414هـ-1994م، ص23.
- 79- تأويل المسائل الكلامية عند الديسي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في مشروع فلسفة التأويل، إعداد الطالبة، هالة بقاش، إشراف د بهادي منير 2011-2012م ص42.
- 80- البيجوري، حاشية على جوهرة التوحيد، ص 177
- 81- السنوسي، المنهج السديد شرح كفاية المريد، تحقيق مصطفى مرزوقي، دار الهدى عين مليلة (الجزائر) ط01 1994م، ص258.
- 82- عبد الرحمن الثعالبي، الجواهر الحسان في تفسير القرآن تحقيق، الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، نشر دار إحياء التراث العربي - (بيروت) ص535.
- 83- الإمام السنوسي، المنهج السديد، ص ص258-259.
- 84- جلال موسى، نشأة الأشعرية وتطوره، ص242.